

■ عرض كتاب ■

تقرير التنمية البشرية : مصر ١٩٩٥ *

عادل عبد الجواد محمد الكردوسى**

نحن فى صدد عرض أحد الوثائق الهامة من أدوات التنمية البشرية فى مصر، ولأن كانت الأمم المتحدة، ممثلة فى البرنامج الإنمائى قد اضطلعت بمهمة إجراء مثل هذا التقرير بالنسبة لدول العالم المختلفة ولبعض دول العالم على حدة، وكذلك التقرير العام عن تنمية الموارد البشرية فى العالم، فإن التقرير المصرى قد أعدته نخبة من الباحثين المصريين المتخصصين بمعهد التخطيط القومى وبمشاركته من زملاء لهم فى الجامعات و مراكز البحوث، ودعم من البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.

ويمثل هذا التقرير ركيزة وأداة طيبة من أدوات البحث العلمى التنموى الجاد بما يحويه من احصاءات صادقة يمكن الاعتماد عليها، باعتبار ما أتبع ويتاح له من إمكانات الحصول على البيانات والمعلومات بأكبر قدر ممكن من الدقة، وكذلك العمليات التحليلية التى تجرى على البيانات والمعلومات التنموية، بما يحقق معينا لا ينضب للبحث العلمى الجاد فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الخ .

وفى عرضنا لتقرير عام ١٩٩٥، يلاحظ أن هذه الثقافة المتقدمة قد انطبقت بشكل كبير على هذا التقرير بمحتوياته، ويقدر الجهد الممتاز والخبرات العالية التى أتبع للتقرير أن تشارك فى إعداده، جاء هذا التقرير القيم.

* معهد التخطيط القومى . مصر : تقرير التنمية البشرية . القاهرة ، ١٩٩٥ .

** د . عادل عبد الجواد محمد محمود الكردوسى - دكتوراه فى علم الاجتماع - كلية الاداب - فرع بنى سويف.

وقد كانت مكونات التقرير على النحو التالى:

موجز التقرير

الفصل الأول : عود إلى مفهوم التنمية البشرية وقياسها .

الفصل الثانى : إدارة الاقتصاد الكلى: النمو الاقتصادى والتنمية البشرية .

الفصل الثالث : نحو عقد اجتماع بين القطاع الخاص والقطاع العام للارتقاء بالتنمية البشرية.

الفصل الرابع : المشاركة السياسية : جوهر التنمية البشرية.

الفصل الخامس : زيادة قدرات الناس لتحقيق التنمية بالمشاركة .

الفصل السادس : التفاوتات الإقليمية فى التنمية البشرية .

بالإضافة إلى ملاحظات فنية ومصادر البيانات، ثم مؤشرات التنمية البشرية ، ويقع التقرير فى

"١٤٥" صفحة .

وأشار موجز التقرير إلى أن فكرته مستمدة من التقرير الدولى الذى يصدر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، وأن اهتمام تقرير هذا العام هو التنمية بالمشاركة :مبيناً أن الفصل الاول يهتم بالانتقادات التى وجهت إلى التقرير السابق ، أما الفصل الثانى فيلقى الضوء على بعض النجاح الذى تحقق رغم تباطؤ نمو الدخل ، ومع تأكيد الحاجة إلى نمو مولد لفرص العمل، وأشار بالانتظار حتى يمكن الحكم على الأثر الكلى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ويشير الفصل الثالث لدور الدولة مع وجود عقد اجتماعى جديد بين المصالح الخاصة والعامة لتدعيم التنمية البشرية. وبالنسبة للفصلين الرابع والخامس بين الموجز أن اهتمامهما هو بعض جوانب المشاركة فى مصر ، والفصل السادس يتناول التفاوتات الإقليمية، ويقدم بعض التصورات للتقليل منها.

وعرض **الفصل الأول** لبعض التعليقات والنقد الذى وجه لتقرير عام ١٩٩٤ ومنها :

١- يشير التقرير لوجود صلة قوية بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية ،فى حين أن التنمية البشرية تعنى التنمية الشاملة، ولا تتحقق بالتركيز فقط على تعظيم الناتج، وتولى أهمية لرفع المهارات والانتاجية، وزيادة القدرات الابتكارية للناس، من خلال عملية تكوين رأس المال البشرى. وأن البعد الانسانى يجب أخذه فى الاعتبار عند أعمال السياسات على كافة المستويات.

ويبين التقرير أن الذين يتبنون مدخل تنمية الموارد البشرية فى تحليلهم، يركزون على تأثير تحسين مستويات التغذية، والصحة، والتعليم على الانتاجية، والنمو الاقتصادى، مما عبر عن اهتمام محدود بجانب واحد من عملية التنمية .

٢- يشير التقرير إلى أن دليل التنمية البشرية يتكون حاليا ، من ثلاثة مكونات هى الصحة والتعليم والدخل . ويقاس التقدم فى هذه المكونات بالمؤشرات الأربعة التالية :

توقع الحياة عند الميلاد، ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين، والمعدل المركب لنسب القيد فى مراحل التعليم الثلاثة (اساسى ، وثانوى ،وعالى)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى . موضحا أنه من الأفضل أن ينصرف الجهد فى المستقبل إلى تحسين نوعية البيانات المستخدمة بدلاً من انفاقه فى مناقشات لا تنتهى حول اوزان الترجيح .

٣- ويوضح التقرير أن الاستثمار فى القدرات البشرية عملية لا تنتهى ، مع توافر المشاركة والديموقراطية حتى مستوى القاعدة الشعبية ، وإن كان يشير إلى أن الخبرة الحديثة فى جنوب شرق آسيا تبين أن التقدم الاقتصادى يقود مع الزمن إلى المطالبة بمزيد من الديموقراطية والمشاركة.

٤- يرى التقرير أن هناك اعتقاداً، قد يكون صحيحاً، بأن التعليم الاساسى فى مصر يتدهور، أو على الاقل لا يتحسن . وأن عوائد التعليم فى مصر سالبة بصفة عامة ، وبصفة خاصة بين الفقراء، حيث إن فرص وصولهم إلى التعليم منذ البداية صعبة . لكن هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين نوعية التعليم الأساسى فى مصر.

٥- ويكشف التقرير أن التنمية البشرية مفهوم شامل يستوعب كل اهتمامات انصار مدخل الحاجات الأساسية .

٦- من التعليقات أن يكون للتقرير هدفان:

أ- ان يكون وصفيًا يقدم المعلومات والحقائق.

ب- أن يركز على وصف وتعيين السياسات الملائمة مع تناول القضايا المطروحة فى هذا المجال .

٧- لكن معدى التقرير أشاروا إلى أن تقرير ١٩٩٤ للتنمية البشرية فى مصر، قدم الحقائق المتاح

- عنها البيانات، واقترح ما يمكن عمله .
- وفيما يخص التحفظ على التعامل مع البيانات، فهذا التعليق يخص البيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي، والتعليم، والبطالة، والتقرير يقر بذلك .
- ٨- ثم يبين التقرير أن تقرير ١٩٩٤، عرف الشخص الفقير بأن دخله يبلغ تقريبا ثلث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، لأنه لا يوجد منهج مقبول عالميا لتعريف خط الفقر.
- ويشير التقرير لضرورة العمل على أن تمضى كثافة العمل جنباً إلى جنب مع زيادة الانتاجية من خلال المزج بينهما بطريقة حكيمة .
- ٩- ثم يذكر التقرير أن ضمان تكافؤ الفرص بين المصريين يعتبر احد السبل الرئيسية لاعادة توزيع الاصول المكونة للثروة فى المستقبل.
- ١٠- ويوضح التقرير أن ما تحتاجه مصر هو تحديد واضح لدور الدولة وما يجب أن تقدمه فى مجال التنمية البشرية، وتحديد دور القطاع الخاص فى هذا الصدد .
- ١١- بالنسبة لمنهج التنمية البشرية وسياسات التثبيت والتكيف ، فيلمح التقرير لأهمية التوازن بين المنهجين. لان منهج التنمية البشرية يعبر بدرجة أكبر عن منحى طويل الأجل ، فى حين تركز عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالتكيف الاقتصادي على فترة تتراوح بين الأجلين القصير والمتوسط.
- ١٢- يشير التقرير لانشغال العالم بمستوى معيشة سكانه منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وتطور النظرة للتنمية عبر السنين من خلال المؤتمرات .
- وكذلك النظر إلى أن التنمية والتوظيف هما وجهان لعملة واحدة، ويصدر تقرير التنمية البشرية الأول ١٩٩٠، ازال اللبس حول اهتمام المنظمة بالتنمية .
- ١٣- يبين التقرير أن التنمية المستدامة، تلبى حاجات الجيل الحالى بدون أن تقلص من امكانيات تلبية حاجات الأجيال المقبلة .
- ويذهب التقرير إلى أنه على الرغم من جودة معنى التنمية البشرية المستدامة فإن مفهومها ليس مما يستريح إليه الناس، ويذهب البعض إلى أن هذا المصطلح يجب استبداله بكلمة التنمية، على أن يتم شرح واستخدام هذه الكلمة طبقا لتعريف موجز ومحدد .

١٤- بخصوص المسؤولية الاجتماعية ودور القطاع الخاص فى التنمية البشرية ، فيشير التقرير إلى أنه من المعلوم أن أفضل حل يتمثل دائماً فى حل توفيقى يتم التوصل إليه من خلال تعاون الأطراف المختلفة، مع وضع قواعد اختيارية لممارسة المسؤولية الاجتماعية أو الوفاق الاجتماعى. مع ضرورة أن يسلك القطاع الخاص والشركات الكبرى، مسلكاً يتصف بالمسؤولية الاجتماعية .

١٥- يكشف التقرير عن عدم رضا معظم العلماء فى مجال العلوم الاجتماعية عن تناول التنمية بمدخل اقتصادى صرف ، وبالأخص إذا اختزلت إلى النمو الاقتصادى ، فى حين يهدف المفهوم الشامل للتنمية البشرية إلى إعادة تركيز الاهتمام ليس فقط على الوسائل ولكن أيضاً على الغايات، بمعنى أنه ينبغي أن يستند توجيه الأداء فى برامج التكيف إلى مزيد من المؤشرات الاجتماعية مثل معدلات القيد بالمدارس، وتوفير فرص التوظيف، وتخفيض معدل وفيات الرضع، وتقليل حدة الفقر، وغيرها من المؤشرات الاجتماعية .

ويتناول الفصل الثانى ما يلى :

أولاً: تأثير تغيرات الإنفاق الحكومى - كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية - مباشرة على اوضاع الصحة، والتعليم، والبحث العلمى، والخدمات الاجتماعية، وهى مجالات تؤثر بدورها على التنمية البشرية فى الأجل القصير فضلاً عن أنها تحدد منجزات كل من النمو الاقتصادى والتنمية البشرية فى الأجل الطويل.

ثانياً: حدوث نمو اقتصادى سريع فى النصف الثانى من السبعينيات ، مع هشاشة الاقتصاد المصرى حيال الصدمات الخارجية فى ظل سياسة الانفتاح.

ثالثاً: توضيح أن سياسة التكيف الهيكلى تعمل على احداث مجموعة من الإصلاحات تشجع القطاع الخاص وترفع كفاءة القطاع العام، وتنفذ بمعاونة البنك الدولى . وترتبط سياسات التثبيت عادة بصندوق النقد الدولى وتصمم لتقليل العجزين الداخلى والخارجى.

ويلاحظ أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يتكون من ثلاث مجموعات من السياسات : التثبيت ، والإصلاح الهيكلى ، والسياسات الاجتماعية .

وتمثل هدف المرحلة الثانية (٩٣-١٩٩٦) لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى

فى تعزيز التقدم نحو الاستقرار على المستوى الكلى من خلال مزيد من تخفيض عجز الموازنة، لأن بؤرة الاهتمام الرئيسية فى هذه المرحلة تتمثل فى استكمال التحول إلى اقتصاد السوق.

وأبعا: تحقيق بعض النجاح فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، حيث انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى ١٨٪ فى أواخر الثمانينات إلى ٣,١٠٪ عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ٣,٥٪ فى منتصف التسعينات. كذلك انخفض عجز الحساب الجارى لميزان المدفوعات من ١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩١/٩٠ إلى أقل من ٧٪ عام ١٩٩٥/٩٤، مع انخفاض معدل التضخم.

خامسا: ثم يتساءل التقرير عن النتائج التى انجزت حتى اليوم ، مشيراً إلى أن استراتيجية التحول الاقتصادى بنيت على ثلاث دعائم رئيسية هى الاستثمار ، والناتج ، وقرارات تحديد السعر. مبينا ان القرارات يجب أن :

١- تكون محكمة بسلوك تعظيم الربح، ولذلك يجب اتخاذها على أساس ظروف السوق .

٢- تهدف إلى توسيع المجال الاقتصادى أمام القطاع الخاص.

٣- تعيين دوراً اقتصادياً مغايراً للدولة وحجماً أقل لقطاع المشروعات العامة .

وبين التقرير أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا يكاد يمس أحد العناصر الهامة فى التكلفة، وهو الأجور، وأنه مع اعطاء الأولوية للقيود المالية على حساب ظروف المعيشة للمعوزين، نتج عن ذلك تفكيك أوصال شبكة الأمان الاجتماعى المبنية على دعم المستهلك دون ظهور بديل لذلك .

سادسا:الكشف عن أن برنامج التكيف يفترض أن تحقيق توازن داخلى وخارجى متواصل هو شرط ضرورى وكاف لاستعادة النمو الاقتصادى، ولكن نمو الدخل تباطأ بالفعل اذ على الرغم من تحقيق معدلات للنمو المحلى الاجمالى يفوق ما كان متوقعا فى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الا أن هذه المعدلات تقل كثيرا عن تلك التى تحققت فى النصف الثانى من السبعينات، والنصف الأول من الثمانينات .

لكن النمو الاقتصادى ليس غاية فى ذاته ، فالنمو الاقتصادى من منظور التنمية البشرية هو

وسيلة لضمان رفاه السكان من خلال التوسع فى فرص التوظيف، وتحسين توزيع الدخل. ولكن يبدو أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى لا يولى عناية كافية لهذه الحقيقة ، وأنه لم يتم توجيه الكثير من الاهتمام إلى قضايا الاجور، والنمو، والانتاجية، والتوظيف. لذلك يتوقع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى زيادة فى معدل البطالة نتيجة لبطء النمو الاقتصادى ولخصخصة المشروعات العامة .

صاها : إشارة أنصار برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، إلى أن الوقت لا يزال مبكراً جداً للحكم على آثاره، فضلاً عن أن فصل آثار هذا البرنامج عما يؤثر فى الاقتصاد المصرى من أحداث أخرى يعد أمراً صعباً.

ولكن التقرير يُبدي بعض الملاحظات منها ، أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يعتمد على النمو الاقتصادى السريع للقضاء على الآثار السلبية التى تحدثها عملية التكيف، ولكن النمو الاقتصادى فى مصر مازال ضعيفاً حتى الآن ، فضلاً عن أن التنمية الاجتماعية منذ عام ١٩٩١ يختلط فيها النجاح بالفشل .

ويوضح أن مشكلة البيانات تقف عقبة رئيسية أمام محاولة التعرف على أثر هذا البرنامج على المتغيرات الاجتماعية منذ عام ١٩٩١ ، لأنه من المؤكد أن الانطباعات الشخصية لمن يمارسون نشاطهم على الساحة الاجتماعية هى انطباعات سلبية ولكنها إيجابية بالنسبة للمعنيين بالأوضاع الاقتصادية. لكن المطلوب صياغة مقترحات متسقة وفورية لمحاولة علاج قضايا الفقر، والتفاوت الاجتماعى، والبطالة .

بالنسبة للصندوق الاجتماعى للتنمية فيتوفر له اعتمادات مالية من مانحين خارجيين فى حدود ٦٥٠ مليون دولار ، يتم توزيع انفاقها على الفترة ٩١ - ١٩٩٦ ، لكن الصندوق ركز على توفير فرص عمل للشباب المتعلم على وجه الخصوص، وتشير بيانات الصندوق إلى أنه قد وفر ، خلال الفترة ٩٣ - ١٩٩٤ ، مائة وأربعين ألف فرصة عمل مؤقتة إلى جانب ستة وخمسين ألف فرصة عمل دائمة ، مع ملاحظة أن نشاط الصندوق لم يصل الا إلى القليل من الفقراء ، لأن التعامل مع قضاياهم ليس من بين الأهداف المنتظمة للصندوق حتى الآن .

ويوضح التقرير أن الصندوق الاجتماعى للتنمية بحاجة إلى اعتمادات أكبر بكثير مما هو متاح له، وذلك للتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى. أو

يكون البديل تنفيذ برامج اجتماعية أخرى، أو مزيج من زيادة الاعتمادات المخصصة للصندوق وتنفيذ برامج اجتماعية جديدة .

وقد تم فى الفصل الثالث إلقاء الضوء على الآتى :

أولاً : الحاجة لعقد اجتماعى جديد بين المصالح الخاصة والعامة للارتقاء بالتنمية البشرية ، ومن خلال دراسة مسحية يرى أفراد العينة محل البحث أن يكون للقطاع الخاص فى مصر دور يفوق ما كان عليه فى السابق.

ثانياً : يوضح التقرير أن الدولة فى أى اقتصاد آخذ فى النمو لها خمس وظائف رئيسية وهى: التثبيت، ووضع القواعد والاجراءات المنظمة، وتوفير السلع والخدمات العامة ، والرقابة على الاحتكارات الطبيعية، وإعادة التوزيع .

ثالثاً : بالنسبة للتطوير التنظيمى، يبين التقرير أن للادارة الحكومية دوراً رئيسياً باعتبارها منظماً، وحقماً فى السوق، حيث تتم ممارسة أنشطة الأعمال، ومن ثم فان نجاح هذه الانشطة يعتمد على إزالة قيود البيروقراطية مع ضرورة اقتصار الدور الوظيفى للدولة على إزالة تشوهات السوق، وضمان ممارسة الانشطة الاقتصادية فى بيئة تنافسية، على أن تشجع الدولة الابتكار والتغيير من خلال سياستها التعليمية، والعلمية، والصناعية، لأن الزيادة فى اكتساب المعرفة هى مفتاح التقدم فى المستقبل .

رابعاً : فيما يخص حجم وتكوين القطاع العام ويشمل بالمعنى الواسع، الحكومة المركزية والادارة المحلية، والهيئات الخدمية والاقتصادية ، بالإضافة إلى المشروعات العامة فى قطاع المال والانتاج والتجارة، وفى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغ عدد العاملين فى القطاع العام ثلث حجم العمالة الكلية، وتجاوزت أجورهم نصف مجموع الأجور فى الاقتصاد القومى ككل . حيث إن عدد العاملين فى الحكومة المركزية والحكم المحلى قد زاد من ٦٧٠ ألفاً فى عام ١٩٦٠، إلى ١,٤ مليون عام ١٩٧٧، ثم إلى ما يتجاوز ثلاثة ملايين عام ١٩٩٠/٨٩.

ويلاحظ أن الاستثمار العام تميز بضخامة الموارد التى انفتحت على البنية الأساسية. والاهمية النسبية التى اعطيت للإحلال والتجديد أكثر من التوسع فى الطاقة الانتاجية لقطاع الأعمال العام .

خامساً : بالنسبة للتقسيم بين الخاص والعام فى قطاع الإنتاج، كشف التقرير أن دور

المشروعات العامة فى مجمل النشاط الاقتصادى يتجه إلى التناقص ، حيث انخفض نصيبها من ٣٧٪ خلال الفترة ٧٨- ١٩٨٥ إلى ٣٠٪ خلال الفترة ٨٦-١٩٩١ ، ويرجع ذلك للنمو السريع الذى حققه القطاع الخاص ، وتدهور الاداء المالى لمشروعات قطاع الأعمال العام .

سادسا: فيما يخص دور الدولة فى التنمية البشرية ، يبين التقرير أن نوعية رأس المال البشرى للأمة هى المحدد الرئيسى لطريق النمو الذى يمكن أن ترتاده ، مع العلاقة الوطيدة بين التنمية البشرية والاستثمار فى كل من التعليم والصحة ، فالتعليم الأساسى يمثل مفتاح أى استراتيجية فعالة لتنمية الموارد البشرية، فى ظل العلاقة بين التعليم والتحسين فى الخدمات الصحية، وانخفاض معدل الخصوبة، وارتفاع الإنتاجية، مع مزيد من العائد الاجتماعى للاستثمارات الأخرى مثل تنظيم الأسرة. وبخصوص الصحة فقد تحققت نتائج جيدة فى تحسين الصحة العامة للسكان، وبخاصة فى مجال رعاية الطفولة.

سابعاً: بخصوص دور القطاع الخاص فى التنمية البشرية ، بين التقرير أن القطاع الخاص لا يستطيع المشاركة فى كل الأنشطة ، بل على الدولة أن تعيد ترتيب أولويات مجالات تدخلها. فى ظل مشاركة القطاع الخاص ، مع توفير البيئة الملائمة والمنظمة لدفعه لزيادة نمو الاستثمار ، مع الغاء المعوقات الرئيسية التى تواجه استثمارات القطاع الخاص .

ثامناً: أشار التقرير إلى أن القطاع الخاص يمكن أن يتحمل مسئولية قيادة النشاط الاقتصادى فى المستقبل، مع ضرورة إزالة العقبات التى توجد أمامه. مع أهمية أدائه للالتزامات الاجتماعية تجاه المجتمع، وينبه التقرير الحالى إلى أنه طالما أن القطاع العام يتقلص حجماً ونشاطاً، فعلى القطاع الخاص أن يؤدى المزيد لدعم التنمية البشرية.

أما الفصل الرابع فقد وضع :

أولاً: أن التنمية القائمة على المشاركة تعنى السماح بأن يكون للناس قول فى القرارات التى

تمس حياتهم. مبيناً أن قضايا المشاركة تتمثل فى :

- ١- المشاركة فى عملية صنع القرار.
- ٢- كيفية الوصول إلى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية مثل الحماية الاجتماعية ، والصحة، والتعليم .

٣- الوصول إلى الأسواق، بمعنى مشاركة الناس كمنتجين ، وكستهلكين ، وكعاملين.

ثانياً: بالنسبة للمشاركة السياسية فى مصر ، اشار التقرير لطبيعة النظام السياسى فى المجتمع المصرى فى العهد الملكى، قبل ثورة ١٩٥٢، وكذلك ما بعد الثورة مبيناً الميراث الثقافى والدولة المركزية القوية الممتدة إلى العصور الفرعونية ، وانماط السلطة الابوية التى تستند للتقاليد العائلية .

ثالثاً: يبين التقرير انماط المشاركة السياسية ممثلة فى:

- أ- المشاركة على المستوى القومى من حيث تصويت المواطنين فى انتخابات أعضاء البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية ، والمساهمة فى أنشطة الاحزاب السياسية بالإضافة لابتداء آرائهم فى الشؤون العامة فى وسائل الإعلام.
 - ب- المشاركة من خلال المنظمات المجتمعية، وذلك بالتعبير عن آرائهم فى السياسات الحكومية، أو المشاركة فى عملية التنمية من خلال المنظمات المجتمعية.
 - ج- المشاركة على المستوى المحلى، وتحقق بثلاث طرق هى : مدى اللامركزية فى الإدارة الحكومية، والرقابة الشعبية على الأنشطة الحكومية ، ونطاق الانشطة المحلية ، مع مزيد من اللامركزية .
 - د- المشاركة عن طريق أساليب غير رسمية ممثلة فى الصلات الشخصية او العمل الجماعى.
- وأهاً: أشار التقرير للمشاركة السياسية للنساء فى مصر، مبيناً أنها جاءت باقرار دستور ١٩٥٦ للمساواة بين النساء والرجال فى الحقوق والواجبات، ومشاركة النساء لأول مرة فى الترشيح لانتخابات عام ١٩٥٧، وفوز اثنتين بمقعدين فى البرلمان ، مع وجود المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية وكذلك زيادة نسبتهم فى الأحزاب ، مع تواجدهن فى الحكم المحلى .
- خامساً: فيما يخص وصول المرأة للمواقع القيادية والسياسية الأخرى، فإن عام ١٩٦٣ شهد تعيين أول وزيرة فى الحكومة المصرية، وفى عام ١٩٧٥ تم تعيين أول سفيرة مصرية فى الخارج.
- سادساً: بالنسبة لأساليب تحسين المشاركة السياسية فى مصر، وضع التقرير أن عملية التحرر فى مصر، فى السنوات الأخيرة، تميزت بخطوات سريعة فى مجال التحرر الاقتصادى ، وخطوات أقل سرعة فى مجال التحرر السياسى .

وبين أن توسيع المشاركة الشعبية يحتاج لخمس إجراءات فى المجالات التالية :-

- ١- المعلومات والمعرفة : ضرورة مكافحة كل أشكال الأمية خاصة بين النساء ، وإتاحة البيانات، ومعرفة نقص دوافع المشاركة.
 - ٢- السياسات: ايجاد مناهج لصناعة القرارات المبنية على التشاور مع من تعنيهم هذه القرارات.
 - ٣- المؤسسات: تدعيم اشراف القضاء على العملية الانتخابية برمتها. أو انشاء هيئة مستقلة لهذه المهمة .
 - ٤- الممارسات: تبني الحكومة، والقادة السياسيين، ممارسات فعالة لتحقيق رغبات ومطالب الجماهير.
 - ٥- المواقف : قيام أجهزة الإعلام والنظام التعليمي بغرس وتغذية ثقافة الانتماء ، والكرامة ، والتسامح، والأخذ بزمام المبادرة، لزيادة المشاركة النشطة في كل مجالات الحياه في المجتمع.
- اهتم الفصل الخامس بالآتي:

أولاً: أن المشاركة من جانب الناس تستلزم زيادة نفوذهم ورقابتهم على ما يجرى في المجتمع، مع المشاركة بشكل متزايد في كافة شئون المجتمع .

ثانياً: بالنسبة لإمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية، بين التقرير أن مصر من أوائل الدول التي انشأت نظاماً صحياً شاملاً يغطي أنحاء الوطن، وما صاحبه من بعض التحسن في معدلات عدم الإصابة ببعض الأمراض ، والارتفاع في نسبة قوة العمل في الخدمات الصحية إلى السكان، إلا أن معظم مؤشرات الصحة في مصر ما زالت دون المستوى السائد في كثير من الدول النامية.

ويلاحظ أن المشاكل الصحية الرئيسية تتمثل في الأمراض المتوطنة ، وأمراض الاسهال والاتيemia، والرمد الحبيبي، وأمراض الجهاز التنفسي، والأمراض المعدية المزمنة والأمراض الطفيلية.

ثالثاً: أشار التقرير إلى أسباب انخفاض المستوى الصحي، وتحيز السياسة الصحية، وسوء التوزيع الاقليمي، وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية ، مبيناً أن سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الحالة الغذائية للسكان ، وبالاخص المجموعات الضعيفة اقتصادياً واجتماعياً.

وأبهاً: فيما يخص الوصول إلى التعليم فيلاحظ أن التعليم يمثل أحد مدخلات عملية التنمية البشرية، وهو أيضاً أحد مخرجاتها، والتعليم يبسر للشخص الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى، ويمثل عنصر حافز للتغيير فى حياة الناس، مع عدم اقتصار التعليم على مجرد تلقين المهارات، بل يتعدى ذلك ليعلم الناس كيف يفكرون بطريقة ناقدة وخلقة .

يبين التقرير أن معدل القراءة والكتابة بين البالغين كان يقل عن ٢٦٪ فى عام ١٩٦٤، ثم وصل إلى ٤٥٪ عام ١٩٨٦ مع ارتفاع معدلات القيد فى التعليم ما قبل الجامعى، حيث وصل معدل القيد فى التعليم الابتدائى إلى ٩٨٪، و ٨٩٪ فى التعليم الإعدادى .

خامساً: وضع التقرير أهمية الأسواق، وضرورة مشاركة الناس كمنتجين وكستهلكين ، لأن ضعف هذه الامكانية يعوق تنمية الناس .مع الحاجة لاقامة توازن صحى بين دور الدولة ودور السوق، مع تشجيع المشاركة وخلق الأسواق الصديقة للناس.

سادساً: بالنسبة للتوظيف وإمكانية الحصول على عمل ، أشار التقرير لضرورة تحقيق ذلك ، مع ايجاد ٣,٦ مليون فرصة عمل من الآن حتى عام ٢٠٠٠، فى ظل استمرار معدل البطالة الحالى دون تغيير.

ثم القى الضوء على المشاركة ومعدلات النشاط ، وانخفاض معدلات ممارسة الذكور لنشاط اقتصادى من ٤٧٪ عام ١٩٨٨ لتبلغ ٤٥٪ عام ١٩٩٣، وبالنسبة للإناث انخفضت إلى ١٣,٧٪ عام ١٩٩٣ ، بعد أن كانت ٢٦,٦٪ عام ١٩٨٨ .

وعُرفت البطالة على أساس عدم وجود نشاط اقتصادى بالمرّة أثناء الأسبوع الذى غطاه المسح (مسح قوة العمل بالعينة - أكتوبر ١٩٨٨)، وبين ارتفاع معدلات البطالة منذ عام ١٩٨٩-١٩٩٢ حتى وصل المعدل الإجمالى فى منتصف التسعينات إلى ما بين ١٣٪ و ١٥٪.

سابعاً: فيما يخص مظاهر التفرقة بين الجنسين فى التوظيف فى مصر، أشار التقرير إلى أنه على الرغم من أن النساء يمثلن ما يقرب من نصف سكان مصر، لكن إذا كان معدل البطالة على المستوى القومى قد بلغ ١٠,٦٪ من قوة العمل الفعلية عام ١٩٩٣، إلا أن نفس المعدل كان ٢٢,١٪ بين الإناث ، و ٧,٣٪ بين الذكور.

ثامناً: بخصوص الفقر والتوزيع غير المتكافئ للدخل ، اشار التقرير إلى أن قضايا الفقر وتوزيع الدخل ترتبط ببعضها البعض، ومرتبطة بقضية القصور فى استخدام عنصر العمل والبطالة ، مبيناً أن العمل المنتج هو أفضل أسلوب لإتاحة الفرصة لأكثر الفئات فقراً بين السكان للحصول على نصيب أكبر من الدخل الكلى. موضحاً خط الفقر المطلق والأسر الفقيرة فى المناطق الحضرية والريفية .

تاسعاً: أشار التقرير لبعض المقترحات لسياسات التوظيف والتخفيف من حدة الفقر وهى :

- ١- أن يبحث صانعى السياسة عن حل للبطالة طويلة الأجل بين الشباب المتعلم .
 - ٢- زيادة فرص العمل من خلال التوسع فى الأنشطة الاقتصادية ونمو الناتج .
 - ٣- التوصل إلى حلول مبتكرة للتعامل مع مشاكل العمال الذين تتغير مواقعهم نتيجة لبرنامج التكيف الهيكلى والخصخصة فى مصر.
 - ٤- تخصيص حصيلة تباع المشروعات العامة لاستثمارات انتاجية جديدة فى القطاعات والأنشطة التى توفر امكانات قوية للتوظيف . ولذى ظل ما سبق يلزم وجود استراتيجية شاملة للتنمية من أجل التخفيف من حدة مشاكل الفقراء .
 - ٥- استهداف السياسة العامة ، على جميع المستويات، تشجيع ومساعدة المشروعات الصغيرة.
- عاشراً: أهمية أن يمد المجتمع يد المساعدة للفقراء والجماعات الضعيفة ليتمكنوا من المشاركة الكاملة فى كافة شئون الحياة .مع ضرورة إحداث تغييرات هيكلية تؤدى إلى نمو اجتماعى واقتصادى مستمر، أى تؤدى إلى التنمية البشرية .

وتناول الفصل السادس ما يلى :

أولاً: أشار التقرير إلى التفاوتات على مستوى المحافظات، حيث إن المجموعة الأولى تضم محافظات ذات تنمية بشرية متوسطة المستوى حيث تتراوح قيم دليل التنمية البشرية بها من ٠.٦٨١ (فى بورسعيد) إلى ٠.٥٠٣ (فى القليوبية) . وتتنسى أربع عشرة محافظة إلى هذه المجموعة التى تتكون من المحافظات الحضرية الأربع .

وتشمل المجموعة الثانية المحافظات التى تقع ضمن المستوى المنخفض للتنمية البشرية، وتتراوح قيم دليل التنمية البشرية فى هذه المجموعة من ٠,٤٤٦ (فى البحيرة) إلى ٠,٤٢٨ (فى المنيا).

ثانياً: بين التقرير التفاوتات الاقتصادية بين المحافظات، وكذلك التفاوتات فى التعليم، وتفاوتات العمر المتوقع، وأشار للتفاوتات على مستوى المراكز.

ثالثاً: وضع التقرير عقبات تواجه الارتفاع بمستوى التنمية البشرية فى المراكز كالتالى:

- ١- معدلات نمو سكانية مرتفعة نسبياً، ومصحوبة بمعدلات مرتفعة للهجرة من الريف إلى الحضر.
- ٢- ارتفاع معدلات الخصوبة، ومعدل وفيات الرضع.
- ٣- ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الاناث.
- ٤- ارتفاع نسبة البطالة المقنعة.
- ٥- انخفاض الاستثمارات العامة والخاصة مع نقص فى موارد التمويل عما هو مطلوب.
- ٦- نقص وعدم انتظام إمدادات الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، والكهرباء، والصرف الصحى، والصرف الزراعى.
- ٧- تبديد كثير من الموارد الأساسية.

وأخيراً: ألقى التقرير الضوء على الجهود المبذولة لعلاج التفاوتات بين المحافظات، مثل التنمية الريفية بواسطة أبناء هذه المجتمعات ومشاركتهم، مع مساعدة الحكومة. حيث تهدف التنمية الريفية المتكاملة إلى التقدم المستمر فى مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى، مع الارتقاء المستمر بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

وبالمقارنة بمحتويات التقرير السابق لعام ١٩٩٤، يلاحظ بصفة عامة أن مكونات عناوين فصول التقرير وقضايا التنمية البشرية التى تناولها التقرير السابق، تمثل مع موضوعات التقرير الحالى ١٩٩٥ حلقة اتصال لموضوع التنمية البشرية فى المجتمع المصرى، ولعل فى ذلك فائدة للباحثين عند إجراء المقارنات، أو لعلها أداة من أدوات البحث العلمى الذى سوف يقصد به حدوث تراكم علمى لعدة سنوات قد يضمها تقرير مستقبلى عن خمس سنوات مثلاً، وهذا جزء من المأمول من مثل هذه الجهود الجادة.

the citizens for better healthcare, and the poor resources allocated.

The low income of the public calls for viewing the providing of such a service as an ongoing process to maintain social justice.

- 2- The geographical basis is of better capabilities given the need to expand the health insurance umbrella, and to rationalize the available resources.
- 3- Private-sector health insurance service must be given the opportunity to reach the financially able sectors of the society.
- 4- The tasks assigned to the HIO must be changed to take on the mission of promoting the insurance role, determining conditions and qualities of the insurance service sought along with the control of performance.
- 5- Greater role should be played by the local administration to upgrade the general healthcare performance.

equitable shares allocated regionally.

Moreover, the study demonstrated the major challenges, facing the insured healthcare horizon which necessitates changing the role played by the HIO body from a service provider either directly or indirectly, to the insuring service provider only, who settles for contracting or procuring the service provided and maintains control over performance.

The change requirements are driven by the GATT agreement, the overwhelming trend of market economies, the privatization tendency, along with the deteriorating levels of the government performance in terms of the poor healthcare services felt by the public with growing dissatisfaction.

Therefore, the exchange of experience together with the international and regional cooperation, becomes a must in the health insurance arena to protect mankind in face of health related threats.

The rising role played by the private sector and non-governmental organizations (NGOs) capable of providing health insurance services, demands that a number of alternatives regarding the assets owned by the HIO, be formulated, with a more vital role for the local administration to boost the general health performance.

The Study recommends the following:

- 1- The healthcare insured system of social dimension in Egypt, must continue to contribute in solving the chronic healthcare problem resulting from the imbalance between the increasing needs of

Future Trends of Insurance Healthcare in Egypt

Mohammed Refaat Radwan

Insurance healthcare in Egypt has stopped short of providing practically 36.5% of the total population during the past 32 years of the 20th Century.

The basic upon which the healthcare providing and handling is still unchanged with traits of the socialist ideology which grants the major role to the public sector in all areas.

With the sweeping changes across the world impacting the social, economic, and political areas during the few elapsed years, Egypt was no exception in this regard. Thus setting priorities of the health insurance future in Egypt has become of paramount importance to better understanding the essence of healthcare problem and ideal methods of confrontation.

The methodical study then reached the conclusion that there must be a total shift from the "Category basis" adopted by the state in 1964 to the more reasonable one "the geographical basis" according to which the society is organized into regional sectors with the intention of extending the insurance coverage to the entire population on a gradual and demographic basis.

The need is urgent to attain integrated health system with

Degree of Egyptian Consumer Acceptance of Agricultural Products Preserved By Irradiation

Nagwan S. Abdel-Wahab

This paper aims to study the degree of Egyptian consumer acceptance of agricultural products preserved by irradiation.

To achieve the results, the researcher surveyed 511 stratified random samples of Cairo Governorate. The outcome of this survey is summarized as follows:

- 1- Percentage of persons who agreed to eat irradiated food is 59.7%.
- 2- Percentage of persons who agreed to buy irradiated food for trial is 57.7%.
- 3- Percentage of persons who agreed to buy irradiated food for consumption is 57.5%.

national level, at initiatives from within and without the Arab world. The boundaries of security are redefined, approaches to development are changing, and the private profitability is given new dimensions and more weight. Changes are based upon claims of failure of past action to achieve progress; some twenty four factors responsible for this are identified and listed by reference to literature and are grouped under headings of political, social and cultural, and institutional and technical factors. A scheme meant to deal with them is proposed and covers the following points. Long term objectives should be pan Arab economic unity, hence need for converging development accompanied by pan Arab security. This means that partial or alternative regional spheres should be abandoned for pan Arab boundaries. The institutional framework should be rectified, avoiding the arrangements that offer weak escapement from rigorous integration ones; hence the need for strengthening the CAEU, and forming a regional assembly, a court, and a research center. The AMF and AFESD should be strengthened, while the Economic and Social Council should cease to duplicate their activities. Participation is recommended and given specific meaning. The process of integration has to be articulated along the lines indicated above, and a joint Arab development strategy should be taken as a guide. Since the present Strategy of Joint Action covers up to 2000, work should start as soon as possible in building a new one accompanied by a detailed program of action.

Arab Joint Economic Action : Evaluation & Future

M. M. El-Imam

This study is composed of four parts . The first & second parts "The concept & its changes" were published in the previous issue, December 1996. In this issue the third & fourth parts are published .

The third part aims at developing criteria by which to judge the effectiveness of various modes of joint action. Characteristics of 50 types of such action, classified into 11 groups were indicated, and their role in regional groupings outlined. Methods of evaluation related to the traditional model of economic integration were found to concentrate on changes in economic flows, especially trade and services of factors of production. Certain criteria are suggested, including feasibility, efficiency, effectiveness, equity, flexibility, consistency and continuity. Since the new formula of integration is rather pragmatic, techniques used are based mainly on computable general equilibrium CGE models, which investigate net gains or losses arising from trade liberalization under alternative assumptions relating to factor mobility. Empirical findings seem to indicate that this formula is more negative than the traditional one.

The last part deals with the future of Arab joint economic action in the light of the above discussion. It traces the changes in its main objectives since the fifties. At the beginning Arab security was the main preoccupation. In the sixties development took over at the country and the national (Arab) levels, and planning took the lead. During the seventies a third objective joined the two, namely that of profitability. At present alternative groupings are cutting across the

CONFERENCES AND SEMINARS :

- Seminar of Arab Trade Efficiency.

Cairo 25-29 June 1995.....(Hanan Ragaayy Abdel Lattef) 295

- First Annual Conference on Managing Catastrophies and Crises.

Cairo : 12-13 Oct.1996.....(Alaa El-Din M.Zahran) 313

BOOK REVIEWS :

- Problematique of Arab Agriculture :Modern Economic View.- 1993

.....(Hoda Saleh El-Nimr) 327

- Egypt Human Development Report 1995.

.....(Adel Abdel Gawad El-Kardousy) 339

Opinions expressed in this review are those of the authors
and not necessarily of the INP

Contents

Vol.5

No.1

June 1997



EDITORIAL

4

STUDIES AND RESEARCHES :

- Arab Joint Economic Action: Evaluation & Future.....(M.M. El-Imam) 5
- Degree of Egyptian Consumer Acceptance of Agricultural Products
Prserved by Irradiation.....(Nagwan S. Addel Wahab) 48
- Future Trends of Healthcare Insurance in Egypt.....(M. Refaat Radwan) 73

TRANSLATIONS :

- Food Security and Poor Urban Population.....(Sarah J. Atkinson) 109
- Food Security: A Post-modern Perspective..... (Simon Maxwell) 142

FROM INP RESEARCHES :

- Role of Free Zones in Export Development.....(Eglal Rateb) 171
- Promoting High Education in Egypt for Development and Facing
Unemployment(Mohamed A. Eid) 200

ROUND TABLE :

- Arab Food Security..... (Group of Experts) 219